

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣/اتحادية/تميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أنتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز- المدعي -/ ثامر جبار عبد الوهاب - وكيله المحامي علي حسين السعدي .
التميز عليه - المدعى عليه - / وزير الداخلية/إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي
مرتضى حاتم عبيد .

الإدعاء

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وان اصدر المدعى عليه/إضافة لوظيفته الأمر الإداري المرقم (ت.ق./١/٢٠/٧٠) في ٢٠٠٦/٢/٢٥ بقضى بإحالته على التقاعد ذلك ان هذه الإحالة خارج إرادته وان شروط الإحالة على التقاعد غير متوفرة فيه وان امتناع المدعى عليه من إعادته الى الوظيفة لاسند له من القانون وقد أصدرت هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٨ وبعدد اضبارة (٢٠٠٨/ق/٥٠) حكماً بقضى بإلغاء الفقرة (٤) من الأمر الإداري المرقم (ت.ق./١/٢٠/٧٠) في ٢٠٠٦/٢/٢٥ مع إلزام المدعى عليه/إضافة لوظيفته بإعادة المدعى الى الوظيفة ونفذ القرار بإعادته الى الوظيفة في قيادة حرس الحدود . وبناءً على طلبه صرفت له مستحقاته من الرواتب المطالب بها وامتنت عن صرف القسم الأخر طبقاً لكتاب وزارة الداخلية/ الحسابات المرقم (٣٨٤٥) في ٢٠٠٩/٤/٢٨ لذلك أقام المدعي دعوى أخرى بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٦ وعدد اضبارة (٢٠٠٩/ق/١٠٩) أمام ذات المحكمة على وزير المالية /إضافة لوظيفته باعتبار ان وزارة المالية هي الجهة التي لم توافق على صرف مستحقاته لفترة بقائه خارج الخدمة وردت دعواه لعدم توجه الخصومة وصدق قرارها من المحكمة الاتحادية العليا بقرارها الصادر

كو^٧ ماري عيراق

داد كاي بالآي نيئتجادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

في الدعوى المرقمة (١١٠/اتحادية/تمييز/٢٠٠٩) من حيث النتيجة وذلك من جهة عدم الاختصاص . تظلم المدعى بتاريخ (٢٩/٣/٢٠١٠) لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته الا انه لم يتم الرد على تظلمه ، وبناءً عليه أقام المدعى دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٠/٦/٩ على المدعى عليه (التمييز عليه)/إضافة لوظيفته طالباً فيها الحكم بإلغاء قراره المرقم (٣٨٤٥) في ٢٨/٤/٢٠٠٩ الصادر من وزارة الداخلية المعمم على مختلف دوائر الداخلية المتضمن عدم موافقة وزارة المالية على صرف مستحقاته من رواتبه المتبقية من ٢٠٠٦/١٠/١ ولغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ وإلزامه باحتساب فترة بقائه خارج الخدمة للفترة من ٢٠٠٦/٣/٢٤ لغاية ٢٠٠٨/١٠/٢٦ لكافة الأغراض . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨ وبعد اضطرارة (٢٩٧/ق/٢٠١٠) الحكم برد دعوى المدعى من جهة عدم الاختصاص . ولعدم قناعة المميز بالحكم طعن وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/١/١٦ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها.

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر فسي الحكم المميز وجد ان وكيل المدعى قد حصر دعوى موكله بطلب الحكم بإلزام المدعى عليه/ إضافة لوظيفته بصرف رواتب موكله للفترة من ٢٠٠٦/١٠/١ لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ وصرف النظر عن موضوع احتساب تلك الفترة لأي غرض كان وان الحكم المطعون بصحته قد قضى برد الدعوى استناداً الى ان المطالبة بالمستحقات المالية على فرض صحتها يقتضي معه وجود قرار محدد يمكن الطعن فيه لكي يدخل ضمن اختصاصات محكمة القضاء الإداري استناداً لمنطوق الفقرة (د) من البند ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة المرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل لذا تكون الدعوى المرقمة (٢٩٧/ق/٢٠١٠) فائدة لسندها القانوني وان ردها كان صواباً وموافقاً للقانون .

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيٲٲٲيحابدي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر
القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٣/٥.

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن